# نهر النيل والآثار الجيوبوليتيكية على مصر والسودان في ظل السياسة الإثيوبية

أ . د عبد الناصر صبري شاهر الراوي
كلية التربية –جامعة الانبار
م.م. فارس مظلوم مكي عريم العاني
كلية التربية للبنات –جامعة الانبار
م.م. كريم جيجان العلواني
/ كلية التربية –جامعة الانبار

المقدمة :

المياه مصدر الحياة ونسقها وهي أثمن عناصر الطبيعة وخاصة في المنطقة العربية حيث ترتفع درجات الحرارة ويزداد الجفاف خلال معظم أشهر السنة ، لهذا تكتسب المياه أهمية كبيرة على الأخص في المناطق الصحراوية البعيدة عن المؤثرات البحرية نظراً لندرة المياه وعدم انتظام توزيعها في الزمان والمكان . ومن الأقطار العربية التي تعاني من أزمة مائية هي ( مصر – السودان ) التي تعتمدان بشكل أساسي على مياه نهر النيل وكما معلوم ان منابعه تقع خارج حدود الوطن العربي وتزداد خطورة المشكلة من منظور الواقع الإقليمي ( لمصر والسودان ) السياسه المائيه التي تتبعها اثيوبيا تحت تأثير التدخلات الدوليه الخارجيه التي تهدف الاضرار بالمصالح العربيه وتهديد الامن المائي العربي لأهم تجمع سكاني يمثله مصر والسودان حيث اقدمت على تنفيذ المشاريع المائية وفي مقدمتها مشروع الليرد ومشروع سد فينثا ومشروع خور الفاشر دون التشاور مع الدول التي تشاركها مياه نهر النيل وخاصه مصر كونها دولة المصب

وعلى هذا الأساس تعد مسألة المياه من المسائل الحقيقية التي تؤثر في العلاقات العربية الأثيوبية ، لهذا لا بد من الإشارة إلى أن السياسة المائية الأثيوبية تتركز على تعزيز سيادتها على مياه نهر النيل واستثماره والتحكم بموارده بصورة غير شرعيه على الرغم من الاتفاقات المبرمة مع الدول المشتركة بحوض وادي النيل ولها حق التصرف بمياه نهر النيل والتي تخدم مصالحها بعيد كل البعد عن الشرعية القانونية للأنهار الدولية .

تهدف هذه الدراسه الى التعرف على السياسات المائيه الاثيوبيه وآثارها السلبيه وتهديدها للامن المائي العربي في مصر والسودان وان الكشف عن هذه السياسات وتجلية خطورتها تمثل مشكلة البحث

وكحل مبدئي لمشكلة البحث تم صياغة فرضية البحث التي مفادها ان الامن المائي العربي في مصر والسودان معرض للتهديد في ضوء السياسه المائيه التي تنتهجها اثيوبيا بدعم قوى دوليه خارجيه هدفها تخريب العلاقات العربيه مع دول الجوار وخلق مشكله نقص المياه و اعاقة المشاريع التنمويه في مصر والسودان .

الخصائص العامة لنهر النيل :–

الخصائص الجغرافيه :

تختلف الدراسات التي تناولت نهر النيل في احتساب منابعه الأمر الذي أدى لأراء تباين تقدير طوله . وفي إحدى الدراسات تم تقدير طوله نحو ( ٦٧٠٠ ) منها ( ١٥٠٠ ) كم في مصر وهو أطول أنهار العالم في حين يرى آخرون ان طوله من منبعه في بحيرة فكتوريا حتى البحر المتوسط يصل إلى ( ٥٦٠٠ ) كم أو نحو ( ٤٥٠٠ ) كم من منبعه في بحيرة تاناتي الهضبة الأثيوبية كما اختلفت التقديرات في مساحة حوض النهر فمنهم يرى ان مساحة الحوض تقدر ( ٣٠٠٣ ) مليون كم٣ في حين يقدر البعض الآخر بنحو ( ٢/٠٩ ) مليون كم٣ .

ينظر جدول رقم ( ١ ) يوضح توزيع النسبة المئوية لحوض النيل
جدول رقم ( ١ )
توزيع حوض النيل .

| ت | الدول | المساحة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | مصر | ٣٠٠٠٠٠ | ٩/٩ |
| ٢ | السودان | ١٩٠٠٠٠٠ | ٦٢/٧ |
| ٣ | أثيوبيا | ٣٦٨٠٠٠ | ١٢/١ |
| ٤ | أوغندا | ٢٣٢٠٠٠ | ٧/٧ |
| ٥ | تنزانيا | ١١٦٠٠٠ | ٣/٨ |
| ٦ | كينيا | ٥٥٠٠٠ | ١/٨ |
| ٧ | الكونغو | ٢٣٠٠٠ | ٠و٨ |
| ٨ | رواندا | ٢١٥٠٠ | ٠و٧ |
| ٩ | بوروندي | ١٤٥٠٠ | ٠و٥ |
| / | المجموع | ٣٠٣٠٠٠٠ | ١٠٠ |

من معطيات الجدول يلاحظ أكثر من ٧٠ بالمائة من مساحة حوض النيل تقع في السودان ومصر وهما الدولتان المستفيدتان من مياه النهر بشكل رئيسي ، أما الدول الأخرى التي يقع نحو ٣٠ بالمائة من مساحة الحوض فيها فأنها موجودة أساساً في المنطقة المطرية الاستوائية ٠٠٠ ولا بد من الإشارة ان نهر النيل يستمد مياهه من هضبة البحيرات وهضبة الحبشة وتعد بحيرة فكتوريا وبحيرة تانا الخزان الرئيسي في تلك المنطقتين ، يقطع نهر النيل من أبعد منابعه في أواسط أفريقيا وبحيرة فكتوريا وتتدفق منها مكونةً ما يعرف ببحر الجبل نحو القطر السوداني ثم يلتقي هذا المجرى الرئيسي بعدة روافد هي ( بحر العرب ، وبحر الغزال ، ونهر السوباط ) حيث يكون مجراه متسعاً كأنه بحيرة مستطيلة يطلق عليها أسم ( بحيرة نو ) وعند مدينة الخرطوم يلتقي هذا المجرى الرئيسي الذي يعرف ( بالنيل الأبيض ) لصفاء مياهه برافد آخر ينحدر إليه من هضبة الحبشة حيث تموله بحيرة تانا يعرف ( بالنيل الأزرق ) لانه يحمل كمية كبيرة من الأتربة البركانية ذات اللون الداكن بعدها يتجه نحو الشمال من الخرطوم ( عاصمة السودان ) يدخل نهر النيل عبر صحراء النوبة ويصب فيه رافد عطبرة بعدها يشق نهر النيل عبر هذه الصحراء بوادٍ ضيق عميق تكون أرضه صخور رملية ويبدأ بالأتساع حتى يدخل مدينة أسوان المصرية حيث يبلغ عرضه ٢كم وقد تم إنشاء سد العالي حيث تكونت أمام السد بحيرة اصطناعية تعرف ( بحيرة ناصر ) يستفاد منها لتنظيم مجرى مياه النيل وتوليد الطاقة الكهربائية بعدها يدخل شمال مدينة القاهرة مكون دلتا تعرف ( بدلتا نهر النيل ) ويتفرع إلى فرعين رئيسيين هما ( دمياط والرشيد ) اللذان يصبان في البحر المتوسط . ينظر خارطة رقم ( ١ ) تمثل نهر النيل من منبعه حتى مصبه.

ويأتي وادي نهر النيل بالمرتبة الثانية من حيث مساحة الحوض في قارة أفريقيا وتقدر مساحته نحو ٢٩٠٠٠٠٠كم٢ وتزداد أهمية نهر النيل في الوطن العربي وخاصة الجهات الغربية كونها

مناطق ذات المناخ الجاف ولهذا فإن نهر النيل هو الشريان الرئيسي لدول الحوض ويتميز إقليم وادي النيل بوجود مجموعات من الطبقات الحاملة للمياه يمكن تقسيمها إلى صخور الحطامية ومجموعة صخور رملية نارية بالإضافة إلى مجموعة من الصخور الكربوناتية والبلورية كذلك وجود طبقة مائية سرير نهر النيل ووجود الرسوبيات . وتشير الدراسات إلى ان مخزون هذه الطبقات من المياه يصل نحو ( ٣٠٠ ) مليار م٣ أما النقدية السنوية للنهر فتقدر بحدود ( ٢/٦ ) مليار م٣ في حين تصل الفواقد من مياه النهر نحو ( ١-٢ ) مليار م٣ وتشمل مناطق الفقد السابقة الذكر يحصل في نهر النيل لكن هناك مناطق للفقد تزيد مساحتها على ٥٠ بالمائة من مساحة الحوض لا يحصل منها نهر النيل على أي إيراد وتشمل المناطق السفلى من أحواض الروافد القادمة من هضبة الحبشة بالإضافة إلى حوض نهر النيل الأدنى والمناطق الممتدة من عطبرة حتى مصب النهر في البحر المتوسط . وبعد ان استعرضنا مناطق الكسب في هضبة البحيرات العظمى وفي هضبة الحبشة والمناطق التي يفقد فيها النهر جزءاً من إيراداته الإجمالية أو الصافية ...

الموارد المائية في مصر والسودان :-

يشكل نهر النيل مصدراً رئيساً من مصادر الموارد المائية في مصر والسودان فهو المصدر الوحيد للمياه وبدونه لا يمكن الحديث عن وجود حياة هناك أما عن المصادر المائية الأخرى فإنها قليلة ومعظمها تتغذى من النيل لذا نستعرض تلك المصادر في هذين الدولتين وعلى النحو التالي :

١ – مصادر الموارد المائية في مصر :-

تشير الدراسات حول واقع المياه في مصر بأنها دولة فقيرة مائياً وذلك لوقوعها ضمن المناطق الجافة الآمر الذي جعلها تعاني الجفاف والتصحر بالإضافة إلى إيرادات مائية التي لا تكفي لري مساحات زراعية واسعة ، وتقسم تلك المصادر إلى عدة أنواع أهمها :

أ – الأمطار :

بما ان مصر تقع ضمن المناطق الجافة فإن نصيبها من الأقطار قليل حيث يقل معدل الهطول السنوي ويكاد يقتصر هطول المطر في مصر على المناطق الساحلية فيصل معدله إلى ( ٢٠٠ ) ملم سنوياً في أقصى الشمال الشرقي عند مدينة رفح و( ١١٠ ) ملم في الشريط الساحلي المحاذي لوسط الدلتا ولا يزيد على ( ١٥ ) ملم في القاهرة . ويقدر إجمالي ما يسقط من أمطار في مصر ( باستثناء العواصف المطرية ) بحدود ( ١٥ ) مليار م٣ لا يستفاد منها بالزراعة إلا بنحو ( ١/٤ )مليار م٣ موزعة على سيناء بنحو ( ٤٠٠ ) مليون م٣ وعلى الساحل الشمالي والشمالي الغربي بنحو ( ٧٠٠ ) مليون م٣ ويستخدم نحو ( ٣٠٠ ) مليون م٣ لري المحاصيل الشتوية في الدلتا .

ب – المياه الجوفية :

تمثل المصادر الجوفية للمياه في مصر احتياطياً مهماً لموارد المياه ، فهي تنتشر في جميع المناطق المصرية فحوض النوبة للمياه الجوفية العملاق يمتد جزء كبير منه في الأراضي المصرية وتصل أطرافه الشرقية إلى منطقة الواحات الخارجية ويقدر مخزون المياه الجوفية في مصر نحو ( ١٣٦٩ ) م٣ وتم اكتشاف بحيرة كبيرة للمياه العذبة تحت الرمال الأعظم في الجنوب الغربي من مصر لهذا تقدر مساهمة المصادر الجوفية في إجمالي الإيرادات المائية المصرية بنحو ( ٣/٣ ) مليار م٣ منها نحو مليارين في الوجه البحري و( ١/٣ ) مليار م٣ في الوجه القبلي وتمثل هذه المساهمة نحو ٤/٥ بالمائة من إيرادات مصر المائية . ينظر جدول رقم ( ٢ ) يمثل الأحواض المائية الجوفية ومخزونها من المياه .

ج – تحلية مياه البحر :

تتميز مصر بشواطئها البحرية الطويلة التي تقع على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج السويس وخليج العقبة وبالتالي فهي تمتلك احتياطياً كبيراً من المياه المالحة لكن بسبب التكاليف العالية لإزالة الملوحة لا تستفيد مصر عملياً من هذا المصدر المائي المهم ٠

( ٨ )

جدول رقم ( ٢ )

الأحواض المائية الجوفية ومخزونها من المياه ( مليون م٣ )

| المنطقة | كمية المياه | المنطقة | كمية المياه |
|---|---|---|---|
| الواحات الخارجية | ١٠٩و٤ | الواحات البحرية | ١٢٢و٤ |
| الزيات | ١٤و٣ | واحة سيوه | ٤٣ |
| أبو صرصور | ٢١و٨ | إجمالي الصحراء الغربية | ١٢١٩ |
| الواحات الداخلية | ٤١٦و٩ | وادي قنا | ٥٠ |
| غرب الموهوب | ٣٧و٤ | وادي اللقلية | ١٥ |
| أبو منقار | ٤٧ | وادي عباس | ٢٥ |
| الفرافرة | ٨١و٣ | وادي لقاش | ٥٠ |
| كربون | ١٩٢ | إجمالي الصحراء الشرقية | ١٥٠ |
| الساحل الشمالي الغربي | ١٣٤ | الإجمالي العام | ١٣٦٩ |

المصدر : محمود الأشرم . اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥١ .

د – إجمالي الإيرادات المائية المصرية :

يتغير ميزان الإيرادات المائية المصرية من سنة إلى أخرى . ومع ذلك ان حصة مصر من مياه نهر النيل تحددها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان بنحو ٥٥/٥ مليار م٣ إلا ان مصر تستجر عملياً كميات إضافية تقدر بنحو ٤ مليارات م٣ في بعض السنوات . وتشير الدراسات ان إجمالي ما هو متاح من موارد المياه في مصر لا يقل عن ٦٥ مليار م٣ سنوياً ويمكن زيادته إلى ٨٤ مليار م٣ في عام ٢٠٠٠ عند استكمال المشاريع .

٢ – مصادر الموارد المائية في السودان : –

ان أغلب الدراسات والمعلومات الواردة حول موضوع مصادر المياه في السودان ينظر إليها كخزان يفيض كثيراً عن سعته بسبب الهطول الغزيرة فوقه من جهة ولكن هذا التهاطل فقط فوق المناطق الممتدة من الخرطوم وإلى الجنوب والشرق منها حيث يتجاوز معدلها بحدود ( ٥٠٠ ) مليار م٣ سنوياً وهي كميات لا تكفي لتنمية زراعة الحبوب ، وتشير المعلومات الدقيقة ان كثير من المساحات الأراضي الزراعية لا تستفاد من مياه الأمطار إلا بنحو ( ٣١ ) مليار م٣ كذلك زيادة السكان زاد من الطلب على المياه لذا نستعرض مصادر المياه في السودان وعلى النحو التالي :

أ – الأمطار :

تتفاوت معدلات التهاطل السنوي في السودان من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى تبعاً للظروف المناخية وتقلباتها وبحسب تمايز مورفولوجيا الأرض

السودانية فعلى سبيل المثال يزيد معدل التهاطل السنوي في مناطق جنوب السودان الواقعة في المناطق المدارية يتراوح كمياتها بين ( ٨٠٠ – ١٤٠٠ ) ملم سنوياً أما في منطقة السفانا فيبلغ معدل

الهطل نحو ( ٤٠٠ – ٨٠٠ ) ملم سنوياً في حين لا يزيد على ( ٤٠٠ ) ملم سنوياً في مناطق دارفور وكردفان والجزيرة وعلى ساحل البحر الأحمر لذا تقدر كميات الأمطار التي تهطلا على السودان بأكثر من ( ٥٠٠ ) مليار م٣ بل تقدرها بعض المصادر بأكثر من ( ١٠٠٠ ) مليار م٣ .

ب – المياه الجوفية :

تبين الدراسات المتعلقة بالأحواض الجوفية في السودان لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعمق والتدقيق المتعلقة بحجم المياه الجوفية والتي تنتشر في جميع مناطق السودان والتي تؤمن من ٨٠ ٪ من احتياجات الشرب للسكان لهذا من الصعوبة تقدير الاحتياطي المخزون والمتجدد سنوياً من المياه الجوفية في السودان وتعتمد المياه الجوفية في الأساس على كميات الأمطار الهاطلة . ينظر إلى جدول رقم ( ٣ ) يبين أهم أحواض المياه الجوفية في السودان .

ج – المياه السطحية في السودان :

نهر النيل أهم مصدر مائي في السودان مائي في السودان إلى جانبه هناك شبكة من الأنهار ومجاري المياه وهي تشكل مصدراً أخر للمياه في مناطق تجري فيها تلك الأنهار وتشير الدراسات بأنه لا توجد تقديرات دقيقة لكميات المياه المستفادة منها محلياً من هذه الأنهار خصوصاً إنها تجري في مناطق الجنوب من السودان ومن أهم الأنهار بعد نهر النيل هو نهر القاش الذي يؤمن إيراداً سنوياً

تقدر بنحو ( ١٥٠٠ ) مليون م٣ بحسب معدل الأمطار الهاطلة فوق حوضيه ويقدر مجاري المياه القادمة من جبل مرة بنحو ( ٣٠٠ ) مليون م٣ . ينظر جدول رقم ( ٤ ) الإيرادات الإجمالية من المياه .

جدول رقم ( ٣ )

أهم الأحواض الجوفية للمياه في السودان

| أسم الحوض الجوفي | المساحة (ألف كم٢) | حوض التخزين (مليون كم٣) | التغذية السنوية (مليون م٣) | السحب السنوي (مليون م٣) |
|---|---|---|---|---|
| حوض الصخر الرملي النوبي في شمال غرب السودان | ٣٢٥ | ٩٧٥ | ٢٠ | ١و٢ |
| حوض أم روابي في غرب السودان ( أم كلدة ، ساق النعام ، شاقرا ) | ١٩٨ | ١٦٤٠ | ٣٢٠٠ | ٢٣ |
| حوض النهود | ٦و٨ | ١٧٠ | ٢٠ | ٥و٢ |
| حوض أم روابي ، شرق كردفان وأعالي النيل الأبيض | ١٩٠ | ٩٥٠ | ١٥٠ | ٥و٦ |
| حوض النيل الأزرق ونهر عطبرة ،وشبه حوض الصحارى | ٣٧٥ | ١١٢٠ | ٣٧٥٠ | ٣٣٠ |
| حوض التقارف | ٢٨ | ٣٥ | ٥٠ | ١٧ |
| أحواض البحيرات الموسمية الطينية | – | ٥٠ | ٦٠٠ | ١٥٠ |

المصدر : مندر خدام ، الأمن المائي العربي . الواقع والتحديات ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

جدول رقم ( ٤ )

إيرادات السودان من المياه ( مليار م٣ )

| السنة | من النيل | من الأمطار | من المصادر الجوفية | من الأنهار السطحية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٤ | ٥و١٨ | ٧و٣١ | ٥٣و٠ | ٢و١ | ٩و٥١ |
| ٢٠٠٠ | ٥و٢٠ | ٣٣ | ١ | ٢و١ | ٧و٥٥ |

المصدر : عبد الملك خلف التميمي . المياه العربية ، التحدي والاستجابة ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

الاتفاقيات والمعاهدات بين دول حوض وادي النيل :-

في قلب إدارة أزمة المياه لا بد من وجود اتفاق دولي لاستخدام الأنهار المشتركة لذا وجد عدد من المعاهدات والاتفاقات باستخدام الأنهار الدولية وفق القوانين الدولية الخاصة بالأنهار المشتركة فقد عقدت اتفاقية فينا بهذا الخصوص عام ١٨٥١ م التي جعلت لاستخدامات الأنهار الدولية وعلى هذا الأساس هناك معاهدات واتفاقات دولية عقدت بين دول حوض وادي النيل نستعرض تلك الاتفاقات التي عقدت بين الأطراف المتنازعة على مجرى نهر النيل :

١ – عقد بروتوكول روما في ١٥ / نيسان عام ١٨٩١ م :

عقد بروتوكول تعاون بين بريطانيا وإيطاليا المتعلق بتقسيم الحدود بين إرتريا والسودان الذي تعهدت الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أي أعمال تؤثر على كمية مياه نهر عطبرة أحد روافد نهر النيل .

٢ – اتفاقية أديس أبابا في ١٥ / مايس عام ١٩٠٢ م :

عقدت اتفاقية بين بريطانيا وأثيوبيا تعهدت أثيوبيا بعدم بناء سد أو تنفيذ أي مشروع مائي على نهر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط قد يؤثر سلباً على تدفق المياه إلى نهر النيل إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

٣ – معاهدة لندن في ٩ / مايس عام ١٩٠٦ م :

عقدت معاهدة بين بريطانيا وبلجيكيا نيابة عن حكومتي مصر والكونغو وقد نصت على ان تتعهد حكومة الكونغو بعدم بناء سد أو تنفيذ منشآت مائية بالقرب من نهر سليكي ونهر ازايخو قد يؤدي تقليص نصيب المياه إلى بحيرة البرت .

٤ – اتفاقية بريطانيا وفرنسا في ١٣ / نيسان عام ١٩٠٦ م :

عقدت اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا وقد نصت على وحدة أثيوبيا بالإضافة إلى صيانة مصالح بريطانية ومصر في حوض نهر النيل .

٥ – اتفاقية روما في عام ١٩٢٥ م :

عقدت اتفاقية بين بريطانيا وإيطاليا والتي أكدت فيها إيطاليا امتناعها عن قيام بأي عمل من شأنه تعديل حجم المياه في نهر النيل .

٦ – اتفاقية السودان عام ١٩٢٩ م :

عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا ممثلة عن الحكومة السودانية من جهة وأوغندة وكينيا وتنزانيا من جهة أخرى وقد نصت هذه الاتفاقية على الامتناع عن أجراء أي مشروع مائي على نهر النيل يؤثر على مصر والسودان إلا بعد الحصول على موافقة من جميع الأطراف لأن أي إجراء يلحق بالضرر بالمصالح المصرية والسودانية ، أو تؤدي إلى تقليص كمية المياه الواردة إلى مصر والسودان ، وقد تم في هذا الاتفاق تحديد حصة مصر بمقدار ( ٤٨ ) مليار م٣ وحصة السودان مقدارها ( ٤ ) مليار م٣ وان يحترم التدفق المائي وحسب المواعيد خلال فترة
موسم الفيضانات في ١٥ / كانون الثاني في كل عام،بحيث يتم تأميم الحصص المائية لجميع الأطراف.

٧ – اتفاقية مصر عام ١٩٣٢ م :

عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا بصفتهما الدولتين اللتين تديران شؤون السودان تتضمن مشروع خزان جبل الأولياء بالإضافة إلى إعلان مصر عام ١٩٤٨ واتفاقية عام ١٩٥٢ حول سد الشلال الرابع بمثابة تعديل قرار الاتفاق عام ١٩٢٩ .

٨ – اتفاق مصر وأوغندة في كانون الثاني عام ١٩٥٣ م :

عقد اتفاق بين مصر وأوغندة والتي تنص على موافقة مصر على قيام أوغندة على إنشاء سد وخزان على شلال أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا بغض النظر على توليد الطاقة الكهربائية كما نصت الموافقة على تخزين مياه لقياس ثلاث أمتار لصالح مصر والسودان .

٩ – اتفاقية مصر والسودان عام ١٩٥٩ م :

عقدت اتفاقية بين مصر والسودان حول تقسيم مياه النيل بشكل عادل يضمن مصالح مصر والسودان واستخدام مياه نهر النيل بشكل كامل بالإضافة إلى اتفاق مصر والسودان بناء السد العالي في مدينة أسوان المصرية وتكون حصة مصر من مياه نهر النيل مقدارها ( ٥٥ ) مليار م٣ وحصة السودان نحو ١٨/٥ مليار م٣ وهذا الاتفاق خاص بالدولتين .

١٠ – اتفاقية دول حوض النيل عام ١٩٨٣ م :

عقد اتفاق بين دول حوض وادي نهر النيل ( مصر – السودان – أوغندة – كينيا – الكونغو – راوندا – اندوجو ) ينص هذا الاتفاق على إدارة شؤون مياه نهر النيل كذلك التنسيق والتشاور بشأن المشاريع المائية وحسب المعاهدات الدولية .

١١ – مؤتمر النيل المائي عام ١٩٩٧ م :

عقد مؤتمر لدول حوض نهر النيل على مستوى الوزراء وتم دراسة المشاريع المائية المستقبلية وتنفيذ (٢٣) مشروعاً على نهر النيل باتفاق جميع الدول المشاركة كما

تم إنشاء مؤسسة إقليمية لادارة الموارد المائية على نهر النيل بالإضافة لمتابعة تنفيذ جميع المشاريع المائية في دول الحوض .

( ١ ) نهر النيل في الفكر الجيوبولتيكي الأثيوبي :

من المعلوم ان الماء عنصر أساسي وذو أهمية بالغة في مسرح الصراع الجيوبولتيكي لمنطقة الشرق الأوسط ويشمل هذا المجال الحيوي جميع الأراضي التي تضم أحواض المصادر المائية لتلك المنطقة وتتحرك في هذا المجال خمس قوى إقليمية هي (( العربية – الأثيوبية – إسرائيل – تركيا – إيران )) وتحكم هذه القوى علاقات دول الجوار .

وأثيوبيا تعمل جاهدة في طريق الاستحواذ على نهر النيل والتحكم في السيطرة على مياهه ، وعلى هذا الأساس ما تقوم به أثيوبيا تجاه مصر والسودان الأكثر تضرراً من دول حوض وادي النيل حيث يتعدى إلى أبعاد جيوبولتيكية مبطنة جعلت أثيوبيا من المياه عنصراً جيوستراتيجياً مهماً في التوسع الجيوبولتيكي على حساب ( مصر والسودان ) وانسجاماً مع هذه الأبعاد كانت سياستها ا واضحة والذي بدأها الملك ( تعليل الثاني ) الذي تنكر الاتفاقات التي عقدت مع دول حوض النيل عام ١٩١٢ والتي تابعها جميع ملوك وحكام أثيوبيا وقد تركز أطماع أثيوبيا التوسعية على التنكر لجميع الاتفاقات بالإضافة إلى إنشاء عدد من السدود والمشاريع المائية ورفض التعاون والتنسيق مع دول الحوض حول المراقبة وتنفيذ المشاريع المائية ، وخلال القرن الماضي والقرن الحادي والعشرين بدأت أثيوبيا بإنشاء عدد من السدود والخزانات لاستخدامها كورقة ضغط على مصر والسودان لتحقيق إستراتيجيتها في المنطقة وبما يخدم مصالحها ومصالح حلفاؤها .

( ٢ ) المقومات الجيوبولتيكية لمياه نهر النيل :

على الرغم من الأهمية التاريخية والسياسية لتطور الأحداث الجيوبولتيكية الماضية التي أسهمت برسم ملامح خريطة الصراع الحالي في المنطقة فاننا سنشير إلى أبرز المتغيرات التي حددت مسار

الصراع الحالي التي لا تزال ذيولها فاعلة في المنطقة منها البعد التاريخي والسياسي لتلك الصراعات على مياه نهر النيل .

وتشير الدراسات التاريخية أنه لم تكن هنالك مشكلة في استقلال الموارد المائية لنهر النيل من دول حوض النيل وذلك بسبب وجود الاستعمار البريطاني في تلك المنطقة حيث كانت الدول تشترك من الاستفادة من مياه نهر النيل وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع المائية والسدود على مجرى النهر لغرض الري واستصلاح الأراضي الزراعية ومنها مصر والسودان ففي عام ١٨٨٢ أقامت مصر أول مشروع مائي كبير لخزن وتوزيع المياه ، وفي عام ١٩٠٢ تم إنشاء سد

أسوان ، وفي عام ١٩٢٩ تم الاتفاق على توزيع الحصص المائية لكل دول حوض النيل ومنها مصر والسودان ، وبعد استقلال الدول من الاستعمار البريطاني بدأت أزمة المياه تظهر ، ففي عام ١٩٥٩ بدأت مشكلة المياه بين دول

( أثيوبيا – مصر – السودان ) بعدما قررت مصر بناء السد العالي في مدينة أسوان والذي زاد في التوتر بشأن المياه بين أثيوبيا دولة المنبع ودول المجرى وخاصة ( مصر – السودان ) وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقات بين تلك الدول

وتوطيد علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأ الدعم والتعاون مع أثيوبيا في تنفيذ عدد من المشاريع المائية من أجل الهيمنة على مصادر مياه نهر النيل ، وعلى هذا الأساس ففي عام ١٩٩٦ أعلنت أثيوبيا في الصحف الرسمية انها سوف تحتفظ باستقلال مياه نهر النيل وتصريفه داخل الإقليم الأثيوبي أما البعد السياسي لاستقلال مياه نهر النيل فإن أثيوبيا تحاول توجيه ضغوط لاستثمار معظم مياه نهر النيل وفق خطة مبرمجة باتفاق مسبق بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل واستخدام المياه كسلاح سياسي قد يبرز عدة مرات في تاريخ المنطقة الحديث والمعاصر ، ولم تكن تلك في الأساس من فعل دول حوض نهر النيل وإنما من القوى الاستعمارية .

ان العامل السياسي لمشكلة المياه في مقدمة العوامل والأهداف التي تسعى إليها أثيوبيا في سيطرتها على مياه نهر النيل لاغراض سياسية في العلاقات مع دول الحوض وخاصة مصر والسودان إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عن استبعاد هذه الإمكانية لا سيما في تنفيذ ومواصلة مشاريعها المائية .

لهذا حرصت أثيوبيا على توظيف مشاريعها المائية لتعزيز مكانتها الإقليمية في المنطقة والذي تهدف من ورائها ان تكتسب أهمية سياسية وان تخدم مصالحها على المدى البعيد كما تعمل للقيام بعلاقات تعاون مع الدول لكسب فوائد مالية بعد إنجاز تلك المشاريع وقد ساهمت في إنشاء تلك المشاريع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل برؤوس الأموال لإنجاز ودعم مشاريعها المائية .

ان تصور أثيوبيا ان المشاريع المائية سيجد حلولاً جذرية لمشكلات مستعصية تشكل مصدر قلق وعدم الاستقرار السياسي أو أمني في أثيوبيا من قبل الحدود الإقليمية ، وهذا ما حدى بها استقلال بشكل غير قانوني لمياه نهر النيل يجعلها مواجهة كل المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة .

السياسة المائية العربية وتحديات المستقبل :-

( أ ) مستقبل المياه العربية :

ان أولى سمات الوضع المائي العربي في وادي النيل هي الندرة ، فالموارد المائية في البلدان العربية قيد الدراسة هي نادرة بالقياس إلى الظروف الطبيعية والمناخية السائدة وهي تصبح أكثر ندرة بالقياس إلى تزايد السكان ونمو احتياجاتهم إلى المياه ومع ندرة الموارد المائية في البلدان العربية المعنية ، فهي على رغم ذلك غير آمنة تماماً ، وخصوصاً الموارد المائية السطحية ذات الطابع الدولي لذا أصبح واضحاً فإن الموارد المائية السطحية في وادي النيل تشكل موضوعاً للنزاع بين مصر والسودان من جهة البلدان الأخرى في حوض النيل وخصوصاً مع أثيوبيا من جهة أخرى .

باختصار فأن القسم الأكبر من المياه السطحية في وادي النيل يشكل موضوعاً للتوترات والمنازعات مع الدول الأخرى التي تشارك الدول العربية المعنية في اقتسام أحواضها .

لقد كانت الموارد المائية في الدول العربية في وادي النيل كافية لاستقرار الأمن الغذائي فيها أوائل السبعينيات من القرن الماضي غير ان تفجر مشكلة الغذاء العالمية في منتصف السبعينيات وتزامنها مع تزايد الاستهلاك العربي للغذاء بسبب تزايد السكان أديا إلى ظهور مشكلة الغذاء في الدول العربية .

( ب ) التحديات المستقبلية في ظل السياسة الأثيوبية المائية :

مما لاشك فيه ان مشكلة المياه ستؤدي إلى مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية فضلا عن المشاكل السكانيه وذلك بسبب معدلات النمو السكاني العاليه في وادي النيل فالمشكلة السكانية هي ابرز المشاكل في الدول العربية المعنية ومنها تتولد بقية المشاكل الأخرى. ينظر جدول رقم ( ٥ ) يمثل النمو السكاني للدول العربية في وادي النيل .

جدول رقم ( ٥ )

عدد السكان في وادي النيل ( مليون نسمة )

| ت | البلد | ١٩٩٠ | معدل الزيادة (بالمئة) | ٢٠٠٠ | ٢٠٢٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مصر | ٥٢/٨٨ | ٣ | ٧١/٠٧ | ١٤٨/٨١ |
| ٢ | السودان | ٢٥و٠٩ | ٢/٨ | ٣٣/٠٧ | ٦٥و٩٦ |
| / | المجموع | ٧٧و٩٧ | ٨و٥ | ١٠٤و١٤ | ٢١٤و٧٧ |

المصدر : مندر خدام . الأمن المائي ، الواقع والتحديات ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ .

تشير معطيات الجدول رقم ( ٥ ) إلى ان معدل النمو السكاني في الدول العربية ( مصر والسودان ) في تزايد مقارنة بالقياس المؤثر على الصعيد العالمي والبالغ ٢٪ فهو مرتفع جداً بالقياس إلى الموارد الطبيعية المتاحة واحتياجات التنمية المحلية .

وتواجه مصر والسودان خلال هذا القرن الحادي والعشرين انخفاض الرصيد المائي للفرد الواحد من السكان وتعميق الفجوة المائية .

ان نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة دليل مهم على استقرار الأمن المائي في مصر والسودان ، ومن جراء تزايد السكان المستمر و تراجع مؤشرات الاستقرار المائي استناداً إلى مقارنة الإيرادات من المياه مع الطلب عليها وتطور الحياة الاقتصاديةكل ذلك يعني أننا في مواجهة أزمة مائية مطلقة وشيكة ، بل ان الأزمة المتوقعة مستقبلا تطول طريقة إدارة الموارد المائية التي لا بد من تغيرها في ضوء تطور العلوم والتقنيه وتطبيقاتهما سواء في مجال تنمية الإيرادات المائية أو ترشيد الطلب على المياه وتعظيم العائد الاقتصادي من كل وحدة مائية. لذا لا بد من جميع دول حوض النيل التعاون في مجال إدارة الموارد المائية النيلية وتنميتها حتى لا يكون هناك عجزا مائيا لتلك الدول التي تشترك في حوض وادي النيل .

الاستنتاجات والتوصيات

تبين من البحث ان أكثر المشكلات خطورة في منطقة حوض نهر النيل هي مشكلة اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب عليها وبالتالي ظهور بوادر عجز مائي في مصر والسودان وسوف تزداد حدة هذه المشكلة في القرن الحادي والعشرين وقد تحل مشكلة العجز المائي بحصول مصر والسودان على حقوقهما المشروعة من مياه نهر النيل عند الاحتكام الى القانون الدولي في تنظيم استخدام الأنهار الدولية بحيث يتم التعاون فيما بينهم على استخدام الأنهار الدولية مما يجعل أثيوبيا لا تتجاهل الصفة الدولية لنهر النيل واعتباره نهرا دوليا مشتركا كذلك يبين البحث أهمية التعاون بين مصر والسودان ضمن خطط إستراتيجية موحدة لغرض مواجهة أطماع الكيان الصهيوني بالمياه العربية وكشف المخططات الرامية إلى نهب المياه العربية وتهديد الأمن المائي العربي الكلي .

وتوصل البحث الى جمله من الاستنتاجات ابرزها:

١ – ان الواقع المائي الذي يشير إلى ان منبع نهر النيل تقع خارج حدود الوطن العربي مما يشكل خطر محدقا يهدد الامن المائي العربي في مصر والسودان
٢ – عدم التنسيق والتعاون بين الدول العربية ( مصر والسودان ) وانعدام القرار العربي الموحد تجاه المشكله الامر أدى الى تفاقم حجم المشكله واضافة مشاكل اخرى تعاني الأمة العربية .
٣ – من المعروف ان الحصص المائية لمصر والسودان من مياه نهر النيل خلال
القرن الماضي كانت شبه مستقرة ومن المتوقع خلق أزمة مائية خلال القرن الحادي والعشرين إذا تم تنفيذ المشاريع المائية الأثيوبية بدعم من الكيان الصهيونية والهادفة إلى السيطرة على مياه نهر النيل والبحر الأحمر لتنفيذ مخططاتها .

وفي الختام تتقدم الدراسه بالتوصيات الاتيه :

١ – العمل على تطوير التعاون العربي والإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية في المنطقة وتنميتها وجعل مبادئ القانون الدولي للأنهار أساسا في التحكم عند حدوث أي مشكلة مائية .
٢ – البحث عن مصادر اخرى للمياه من خلال تنمية الموارد المائيه المتاحه واستخدام اساليب الري الحديثه وترشيد استهلاك المياه واعادة معالجة المياه المستخدمه.
٣ – توحيد مواقف الدول العربية ( مصر والسودان ) لأي مشكلة تحدث بسبب المياه بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات والمفاوضات مع أثيوبيا بشأن المياه كذلك إعداد خطط وبرامج لادارة شؤون المياه وخاصة بشأن تنفيذ المشاريع والسدود المائية في جميع دول حوض النيل .
٤ – إقامة علاقات تعاون اقتصادي مع أثيوبيا لغرض كسبها إلى جانب البلدان العربية .

## المصادر والهوامش

١ – جان خوري ، عبد الله الدروبي . الموارد المائية في الوطن العربي ، دمشق ١٩٩٠،ص ٧٦ – ٧٧ .
٢ – صبري فارس الهيتي . مشكلات المياه في الوطن العربي دراسة جيوبولتيكية ، بغداد ، مجلة دراسات اجتماعية ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٥ .
٣ – عبد الكريم صادق ، شوقي البرغوثي . مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت ، سنة ١٩٩٧ ، ص ١٣١ .
٤ – محمد أزهر سعيد السماك . الوزن الجيوبولتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله ، جامعة الموصل – كلية التربية ، ص ٢٩ .
٥ – د. محمد عجلاني . الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، مجلة الملف العربي الأوربي ، العدد ٩١ باريس ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٥ .
٦ – طوني شاميه . الأمن المائي العربي ، هل ستقع الحرب من أجل المياه ، مجلة الملف العربي الأوربي ، العدد ٩١ ، باريس ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٧ .
٧ – شامل عبد القادر . الكيان الصهيوني والمياه العربية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ٣٨ .
٨ – د. محمود الأشرم . اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، بيروت ، مركز الدراسات العربية ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٢٦٠ .
٩ – مندر خدام . الأمن المائي العربي ، الواقع والتحديات ، بيروت ، مركز الدراسات العربية ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٦٩ – ١٢١ .
١٠ – عباس قاسم . الأطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبولتيكية ، مجلة المستقبل ، العدد ١٧٤ ، سنة ١٩٩٣ ، ص ٣٦ .
١١ – عبد الكريم صادق ، شوقي البرغوثي . اقتصاديات المياه ، الكويت ، سنة ١٩٩٧ ، ص ٦٣ .
١٢ – رضوان خليفة عبد الحليم . تقويم عام للموارد المائية في أقطار أفريقيا العربية ، مجلة الموقف الثقافي ، سنة ١٩٩٨ ، ص ٢٠ .
١٣ – عبد الملك خلف التميمي . المياه العربية ، التحدي والاستجابة ، ص ٦٧ .